

مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر

رؤية لواقع تعليمي متغير واستراتيجية تحقيق توازنه

أ. حسين لوشن
قسم علم الاجتماع
جامعة باتنة

ملخص

الدورة الاجتماعية التي قطعتها مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر خلال مراحل زمنية متعاقبة، تثبت مدى التطور الملحوظ الذي شهدته في هياكلها القاعدية، وقواها المالية والمادية والبشرية، والنوعي في آلياتها التنظيمية، وبرامجها التعليمية... وطبقا لهذا التحسن الكمي والنوعي، لقد جاء دور المؤسسات التعليمية والتكوينية، ليعكس درجة ما أسهمت به فعلا في بناء الأفراد، وهو الأمر الذي حصن موقعها وعلاقتها بالمجتمع، بصورة لا يمكن التقليل من قيمتها، لأن الرسالة التي تؤديها رائدة وعظيمة، إذا ما لقيت العناية والتكفل الذي تستحقه. في ضوء هذه الرؤية المتكاملة، يتضح أن أغلب الأحداث والمجريات والظروف التي أحاطت، توحى بوجود واقع تعليمي متغير، وهو ما يضع مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر على محك هذا الواقع، الذي رسمت له إستراتيجية لتحقيق توازنه، وهي ما تتطلب تساندا كبيرا بين كل المؤسسات والأطراف الفاعلة في المجتمع، سيما في الوقت الراهن.

Résumé

Le processus social qu'a traversé l'institution de l'enseignement et de la formation en Algérie pendant des périodes successives, illustre le développement remarquable de l'infrastructure de base, des forces financières, matérielles et humaines ; ainsi que la qualité des mécanismes organisationnels.

A la lumière de cette amélioration tant quantitative que qualitative, apparaît le rôle de l'institution éducative et de formation, son apport effectif dans la formation de l'individu et le renforcement de son statut vis à vis de la société. A travers cette vision globale des choses, il s'avère que l'institution éducative en Algérie est soumise aux changements des événements de la réalité algérienne et tributaire d'une stratégie équilibrante, impliquant ainsi la participation de toutes les institutions de la société.

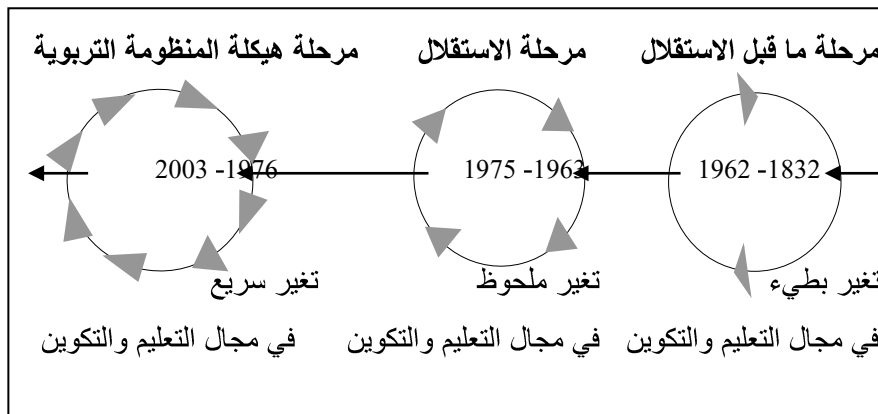
مقدمة

المتتبع لحركة البحث العلمي الأكاديمي في السنوات الأخيرة، يدرك مباشرة أن ما يشغل معظم المفكرين وكبار المربين والخبراء المتخصصين في دراسة ظواهر التعليم، هو توجههم نحو إيجاد مداخل وآليات نظامية، من خلالها يمكن تحديد نوع العلاقة التي تجمع بين المؤسسات التعليمية، والمجتمع الذي تمثل تواجدها به وهي:

- 1- مؤسسات التعليم الأساسي (المدارس الابتدائية- المدارس الأساسية)
- 2- مؤسسات التعليم الثانوي: (الثانويات- المتاقن- الثانويات المتعددة الاختصاصات - الملحققات الثانوية)
- 3- مؤسسات التكوين المهني والتمهين
- 4- مؤسسات التعليم العالي: (الجامعات- المراكز الجامعية- المدارس العليا- المعاهد الوطنية)

إنطلاقاً من هذه المعطيات نعتقد أن الموضوع الذي نحن بصدد معالجته في الإطار النظري، له خصوصية من جهة، كما أنه يكتسي أهمية بالغة في الوقت الراهن، سيما والمجتمع الجزائري يشهد من مرحلة إلى أخرى، تغيرات تحدث في مجالات الحياة المختلفة، وخاصة في مجال التعليم والتكوين.

الشكل الأول (1) يوضح وتيرة التغير الذي شهده مجال التعليم والتكوين في الجزائر



حين التمعن في هذا الموقف الذي يعبر عنه الشكل أعلاه، نقول أن الظروف التي أحاطت بحياة التعليم في كافة مستوياته، والإجراءات والشروط التنظيمية، والقوى المالية والمادية والبشرية، التي قامت عليها مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر المستقلة. تأتي مجتمعة لتعكس واقعا يمتاز بالتغير الدائم، وذلك وفقا للإستراتيجية التي رسمت لهذه المؤسسات، التي تحتل مكانة حيوية داخل المجتمع.

إرتأينا في مثل هذا العمل بالذات، تحري الدقة والإختصار والوضوح في الأفكار، لذلك يتعين علينا التطرق إلى بعض المقومات التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري كخطوة أولى ثم تناول أهم الجوانب التي يمكن من خلالها تفسير الواقع المتغير لمؤسسات التعليم والتكوين، إلى جانب تعيين الدور الذي لعبته الدولة وهيئاتها الوصية في دعم قطاع التعليم، ومحاولة تحكمها في التطورات الكمية التي يشهدها حجم الطلب الاجتماعي على التعليم بكل مراحله.

أولا: تحديد بعض المقومات التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري

إن الحكم على واقع اجتماعي معين، يفرض تعميق النظر في الدعائم التي يقوم عليها من الناحية (التاريخية، السياسية، الاقتصادية، التربوية، التعليمية، الثقافية، الحضارية)، وما دام لكل مجتمع ثوابت ينطلق منها في بناء صرح مؤسساته التعليمية، ويعمل على بعث الحراك في واقعها التعليمي، فإنه يليق في هذا المقام التطرق إلى أهم المقومات التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري، بالكيفية التي نتصور أنها تتوقف وعظمة الرسالة التي تتحملها مؤسسات التعليم والتكوين في بلادنا، وهي:

- 1- المجتمع الجزائري له امتداد عريق في التاريخ، بحيث يمثل وحدة في ماضيه وحاضره، إلى جانب درجة تدرجه نحو مستقبل أفضل
- 2- الخارطة الجيوسياسية للمجتمع الجزائري، تمتد لترسخ دعائم الدولة والشعب صاحب السيادة، بين الدول والشعوب في كافة العوالم، سيما في العالم العربي والإسلامي
- 3- الهيكل الاقتصادي للمجتمع الجزائري، جاء مواكبا للتطورات التحتية والفوقية، التي أحدثتها قوى الإنتاج والملكية وتبادل الثروة، منذ ما قبل الإقطاعية إلى عصر الاستقلالية والانفتاح

4- الخريطة المدرسية للمجتمع الجزائري، تعكس إتساع نظم التعليم وإنتشاره بين أوساط الشعب، الذي ما تأخر يوما عن طلب العلم والمعرفة، سواء في عهد الإحتلال أو طيلة فترة الإستقلال، مما يبرهن على انسجام... سياسة الخريطة المدرسية والجامعية، مع برامج تطوير الهياكل القاعدية التابعة لكل أطوار التعليم، ومنها تحقيق التكفل بالإختلالات التي يعرفها التوازن الجهوي، عن طريق توزيع عادل ومنصف للمشاريع...⁽¹⁾، وهو المسعى الذي لا زال قائما ويطرح نفسه على الأطراف المعنية

5- البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، قائمة على التمازج بين أنماط من الثقافات الفرعية، التي تتبادلها الجماعات في كافة جهات الوطن، وبالتالي فهي تكون نسقا غنيا ومتنوعا، في قيمه وعاداته وتقاليده، وأعرافه وضوابطه، وفنونه

6- الصرح الحضاري للمجتمع الجزائري، يتوقف على هذه المقومات مجتمعة، التي أبدع فيها الشعب بكل شرائحه وفئاته وأفراده، وخصوصا أبنائه المتعلمين، لذلك فهو مجتمع الأمة التي تعرف بأصالة إمتدادها، وقوة شخصيتها، وثبات هويتها بين باقي الأمم، وهنا يقول رائد الإصلاح في الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس أنه... ليس تكون الأمة يتوقف على إتحاد دمها، ولكنه متوقف على إتحاد قلوبها وأرواحها وعقولها، إتحادا يظهر في وحدة اللسان وآدابه، وإشتراك الآلام والأمال...⁽²⁾، وهو بذلك يقرر حقيقة علمية أثبتتها العصر الحديث، الذي أصبحت فيه قوة الأمة تنبع من الوحدة بين المؤسسات، ونخص بالذكر المؤسسات التعليمية والمجتمع القادر على مواكبة التغيرات والتطورات التي تجري داخله وخارجه.

بناء على هذه المقومات، يمكن القول أنها تشكل أرضية لمنظور فكري مرن، نستطيع أن ننطلق منه في تفسير قضايا كهذه، كما يقودنا إلى رسم مؤشرات النجاح، الذي تطمح إليه مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر ولو نسبيا، دون إهمال أحداث الماضي القريب، ومجريات الحاضر القائم، بما فيها من توازنات وتناقضات متغيرة.

في كل الحالات، لقد أنتجت هذه المقومات المذكورة سابقا، ضروبا من التغير الذي عرفته الجزائر (شعبا، دولة، مؤسسات، مجتمعا، أمة)، كما أسهمت في تكوين وحدة في البناء العام للمجتمع الجزائري، ومؤسساته التعليمية والتكوينية التي تنتمي إليه، خلال الفترات التي تمتد من ما قبل الاستقلال، وخصوصا من سنة 1962م إلى غاية السنة الحالية 2003 م

ثانياً: العوامل التي نفسر من خلالها الواقع التعليمي المتغير في الجزائر

عملية البحث في طبيعة الرابطة التي تجمع بين مؤسسات التعليم والتكوين من جهة، والمجتمع من ناحية ثانية، مسألة يبدو الفصل فيها للوهلة الأولى صعب، لأنها تتحمل الكثير من الآراء والتفسيرات، ولكن إذا حاولنا إستقصاء أبعادها الاجتماعية الحقيقية، نجد أنها متجذرة في البنية التي يركز عليها الواقع التعليمي في النطاق المؤسساتي والمجتمعي والعكس صحيح.

وإنفاقا مع التعقيب الذي إستدل فيه صاحبه، على مدى صواب أفكار أحد علماء الاجتماع الذي يعتبر... أن الظاهرة التعليمية، هي ظاهرة حركية أو ديناميكية، وبالتالي تعتبر هذه العملية عملية تغير، نظرا لما لاحظته من التغيرات التي عادة ما تطرأ على البرامج التعليمية خلال مختلف الفترات الزمنية...⁽³⁾، وهي ما تؤهل مؤسسات التعليم لإحداث التغير، والإستمرار في أداء دورها الإيجابي، الذي يستفيد منه المجتمع، ومجموع الأفراد الذين يكونون تركيباته الاجتماعية ككل.

أما بالنسبة لنوع العلاقة التي يملها الواقع التعليمي بالجزائر، فإن إستيعابها يتوقف بالدرجة الأولى على فهم الحدود التي تبدأ منها وتنتهي عندها، معتبرين في نفس الوقت، الدورة التي قطعتها المؤسسات التي تمتهن النشاطات التعليمية والتكوينية، خلال مراحل زمنية معينة، والتي توحى بوجود صلة قوية بينها وبين المجتمع الجزائري، الذي كان سندا لها في دورتها التي تنحصر بين (الماضي، الحاضر، المستقبل)، وخاصة مع بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

يأتي الإنطباع الذي سجلناه مبدئيا، حول الواقع التعليمي المتغير في الجزائر، كي يفودنا حتما إلى التسليم بحقيقة مفادها، أنه جاء إمتدادا للأحداث التي مرت بها مؤسسات التعليم والتكوين التي ظهرت إلى الوجود داخل المجتمع، وذلك منذ عهد ما قبل الإحتلال، وأثناء فترة الإستعمار الكولونيالي، ثم مرحلة الإستقلال إلى يومنا هذا، كما أن هذا الواقع، لقد تحكمت فيه مجموعة من العوامل المتداخلة مع بعضها تداخلا عضويا، ومن أهمها ما يلي:

2-1- العامل التاريخي

أكد أن الحقب التاريخية التي عاشتها الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي، يوجد من بينها ما يسمى بالعصر الذهبي، الذي... وجدت فيه مؤسسات، كانت تشر تعليميا أدبيا، وعلميا ذا قيمة، وقد ذاع صيتها آنذاك، كمدارس بجاية وتلمسان...⁽⁴⁾،

وعلى النقيض من ذلك، لقد جاءت فترة أحداثها مليئة بالمآسي والقهر والتسلط والجهل، وكان فعل الاستعمار الحديث فيها مقصودا ومدبرا، حيث عملت إدارته بكل ما أوتيت من قوة، على إضعاف الهياكل القاعدية لقطاع التعليم، وتحويل أغلبية دور العلم إلى كنائس وثكنات عسكرية، ومعازل للتعذيب والتنكيل بالجزائريين.

كما إستنزفت قدراته المالية والمادية، وهمشت عناصره البشرية من سكان هذا الوطن، وضيق الخناق على الأهالي، وأثقلت كاهلهم بالنفقات الباهضة مقابل تعلم أبنائهم، وهذا الوضع يفسر حقيقة مفادها... أن شؤون التعليم في الجزائر قد ألحقت بوزارة الحرب، التي كان يوظفها عسكريون...⁽⁵⁾، عرفوا كيف يرسمون لشن حرب متعددة الأوجه، ولولا فطنة أبناء هذه الأمة من المصلحين والعلماء والمربين، الذين تمكنوا من تفويت الفرصة على تمرير هذه الخطط التدميرية، وبالمقابل حاولوا أن يعيدوا المجد الذي عرفته قلاع العلم في الفترة الذهبية.

إن الواقع التعليمي المتصف بنوع من الجمود أو التغيير البطيء، الذي عرفته الجزائر، والمنحصر مداه الزمني ما بين 1832م إلى غاية 1962م، هو ما جعلها تراث قطاعا ومؤسسات تعليمية وتكوينية أشبه ما توصف بالخراب، مما إستدعى الأمر من الدولة الجزائرية الفتية، وكافة القوى الفاعلة في المجتمع، أن تضع على عاتقها تحمل مسؤولية ترميم ما خربه الإستعمار من هياكل قاعدية للتعليم، وشوّهه من عقول وقيم، وطمس لمعالم هوية الشخصية الوطنية.

حين تقدير الأثر الذي يتركه العامل التاريخي على الواقع التعليمي لبلادنا، يجدر بنا إستلهم العبرة من الأحداث التاريخية المتتابعة، التي شهدت فيها مؤسسات التعليم و التكوين تغيرات لم تأت على وتيرة واحدة، إلا أنها تتدرج في سياق المحافظة على دوام التكامل المؤسسي، والتواصل بين الأجيال، وهنا لا بد من الإشارة إلى... أن تاريخ الجزائر، يجب أن يوظف وبفهم عميق لأحداثه، على إعتبار أن الجزائريين قدموا مساهمات فعالة، ومثلوا مشاركتهم الحقيقية في تراث الفترة السابقة، وبواسطته يمكن دعم جهود التنمية الوطنية، كما يمكن جعله قاعدة للدراسات الاجتماعية...⁽⁶⁾، وخصوصا في مجال الأبحاث التي تهتم بأحداث التعليم، لأن المكاسب التي حصلها المجتمع الجزائري، هي نتيجة جهود بذلتها طاقات بشرية، لها القدرة على مواكبة التغيرات التي شهدتها الواقع التعليمي للمؤسسات التي تخوض معترك الارتقاء بالتعليم والتكوين إلى مستوى أفضل.

2-2- العامل السياسي

في فلسفة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، يوجد ما يسمى بالخطاب السياسي والواقع القائم، والتكامل بينها معناه الاتجاه بسياسة رشيدة، عن طريقها يتم تتبع كل التطورات التي تحدث في مختلف القطاعات، سيما في قطاع التعليم، وقياسا بالدور الذي أدته مؤسسات التعليم والتكوين، في ظل سياسات متبدلة من مرحلة إلى أخرى، نتيجة الظروف والتغيرات التي عاشها المجتمع الجزائري، منذ بداية الاستقلال حتى الوقت الحالي.

للإشارة أنه في خضم التغيرات التي حصلت، لقد واجهت هذه المؤسسات صعوبات عديدة، والمترتبة عن المنهج السياسي في التعليم، الذي كان من المفروض أن تسلكه في رسالتها المجتمعية، مما ألزم الوضع المتقلب أصحاب القرار الشروع في تطبيق الإجراءات الاستعجالية، وذلك لضمان التكفل اللائق بالمتطلبات الخاصة بالمؤسسات التعليمية والتكوينية في الطور (التحضير، الأساسي، الثانوي، المهني، العالي وحتى في مجال محو الأمية).

إن أسلوب كهذا، يؤكد حقيقة لا يختلف حولها اثنان، وهي في الأصل ترد إلى السياسة المطبقة في مجال التعليم، كونها جاءت لتضمن الارتباط الوثيق بين مؤسسات التعليم والتكوين، وتوجهات المجتمع الجزائري الحاضرة والمستقبلية بحيث تصبح معها... استجابة السياسة التعليمية لمقتضيات العصر ومتطلباته، مهمة يضطلع بها الجميع، وذلك بالمبادرة الخلاقة التي تقود إلى النمو والإبداع والتطور...⁽⁷⁾، الذي تشترك فيه جل شرائح وفئات وأفراد المجتمع من دون استثناء.

في حدود الطرح الموضوعي المتعلق بهذا العامل، نعي أن سياسة التعليم المنتهجة من قبل الدولة في المدة الأخيرة، قد أعادت التوازن النسبي للقطاع، وخففت وبشكل ملموس ضغوطا متفاوتة الدرجات على مدارس التعليم بجميع أصنافها، إضافة إلى ما أفرزته من تناغم إيجابي بين المؤسسات التعليمية والتكوينية والمجتمع، حيث جعلتها تسهم في تلبية حاجاته المتنوعة، وتظهر أساسا في ترقية قدرات الأفراد في التعليم والتنظيم والتسيير والإبداع...

2-3- العامل الاقتصادي

في السنوات الأولى بعد الاستقلال، لقد سجلت الساحة الوطنية تغيرات في الهيكل الاقتصادي العام وفروعه، مما أعطت انطلاقة لم تكن سريعة بالشكل الذي نتصوره في فترات جاءت بعدها، وهو الواقع الذي يفسر أن حجم الإمكانيات المالية

والمادية التي كانت تملكها الدولة الجزائرية آنذاك، لم تكن متوفرة بالقدر الذي تطلبته احتياجات القطاعات الأساسية في البلاد.

وبفضل استرجاع السيادة الكاملة وتأمين الثروات، لقد حقق الاقتصاد الوطني، قفزة كمية في العديد من الميادين، ومن بينها ميدان التعليم، الذي لقي عناية من طرف الفرق المعنية بتنظيم وتسيير شؤونه المتعددة، وذلك مما يجعله قادرا على مسايرة التطورات التي يشهدها المجتمع في المجال (الإداري، الإعلامي، الصناعي، الزراعي، التجاري، الصحي...).

ونتيجة لحاجة هذه القطاعات للإطارات والكوادر، لقد عملت الهيئات الحكومية على تركيز الجهود الوطنية والجهود المحلية، باتجاه بناء مدارس التعليم بشتى أنواعها وذلك عبر أنحاء الوطن، وقد استطاعت فعلا أن تصل في فترة ليست بطويلة المدى، إلى إعداد الطاقات البشرية المؤهلة، والتي شغلت وظائف في جميع المؤسسات الخدمية والإنتاجية.

إن مسألة إقحام مؤسسات التعليم والتكوين للمشاركة في الحياة الاقتصادية للمجتمع، نبعث من كونها خيار وطني لم يتم التراجع عنه إلى يومنا هذا، مع الإشارة أن التحسن الذي حدث في معظم القوى التي تحكم الإقتصاد في الجزائر، لم يتبعه تطورا بنفس الوتيرة في العائد الذي قدمته هذه المؤسسات، وبشأن هذا الفارق يشير أحد المحللين الإقتصاديين... أن البنية الداخلية للمنظومة التربوية لا تزال هشة... وحتى تصل إلى المستوى المطلوب يجب دعم توجهاتها مع الإختيارات الحيوية في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة...⁽⁸⁾، وهي من المطالب الإستراتيجية التي ظلت تنشدها كل الفئات في المجتمع.

في ضوء هذا الطرح، يمكن الإعتراف بالصلة الدائمة والقائمة بين العامل الإقتصادي، الذي إستوجب بلا شك واقعا تعليميا متغيرا، تأتي فيه مؤسسات التعليم والتكوين لتؤدي وظيفتها من الناحية الإقتصادية، سيما والمجتمع الجزائري قد دخل الألفية الثالثة، بكل ما تحمله من تغيرات وتحولات سريعة في مجالات الحياة الإجتماعية بصفة عامة، وخاصة في مجال الإقتصاد والتعليم والتكوين.

2-4- العامل الإجتماعي

المعروف عن الغالبية من فئات الشعب الجزائري، أنها كانت ولا زالت تسعى دوما إلى تعلم المعارف والفنون والتقنيات...، ونظرا لأهميتها كحاجات قيمة وعلمية وتطبيقية وسلوكية واجتماعية... ملحة في حياة الأفراد، حيث وجهت حرص

أصحاب القرار والمنظمين والجماعات التي تنشط بالمؤسسات التعليمية والتكوينية وإعطاء العناية التي تستحقها، وذلك منذ المراحل الأولى من بدء تطبيق المشاريع الإصلاحية الخاصة بقطاع التعليم.

إقتضت المطالب الاجتماعية لمؤسسات التعليم والتكوين، من الدولة أن تضمن لها الحد المعقول من الصلاحيات، لأجل أداء وظائفها في ظل واقع تعليمي ومجتمعي متغير، والمتمثلة بالضبط في بنائها للأفراد إجتماعيا، وترقية الوعي الإجتماعي لديهم، وتطوير قيمهم الثقافية، وتجويد أساليب التعامل والتفاعل والتبادل والإبداع وهي عمليات قائمة بينهم في الأوساط المدرسية بجميع أصنافها، وفي المجتمع بشكل عام.

يبدو أن طابع التغير الذي يجري في واقع مؤسسات التعليم والتكوين، له أبعاد اجتماعية تستند إلى ضرورة تطبيق العدل الإجتماعي في التعليم بين أبناء الجزائر، إضافة إلى إلتزام إحترام سيادة الجماعة والفرد، ومنح كافة الأطراف الفاعلة والمنتمية لهذه المؤسسات، الفرصة الكاملة لاكتساب الحقوق على أساس الواجبات المعلن أدائها.

في إطار ممارسة هذه المكاسب، والتي لا تخرج عن روح الثورة الإجتماعية، ووحدة الوطن، وتماسك الشعب بمختلف شرائحه، سوف تظل ... المنظومة التربوية أشبه ببناء هرمي، بحيث يتوقف عطاء ومثانة المراحل اللاحقة على مدى صلاحية الأسس التي وضعت في المراحل السابقة...⁽⁹⁾، وهذا التصور يمتد لمجموعة المبادئ التي رسمت للمسار التعليمي في المجتمع الجزائري وهي:

1- إثبات الهوية للشخصية الجزائرية، وذلك من خلال دعم مؤسسات التعليم، لتلعب دورها المنوط بها حاضرا ومستقبلا

2- جزارة الإطارات، وخاصة في مجال التعليم

3- تعريب التعليم، والانفتاح على اللغات الأجنبية

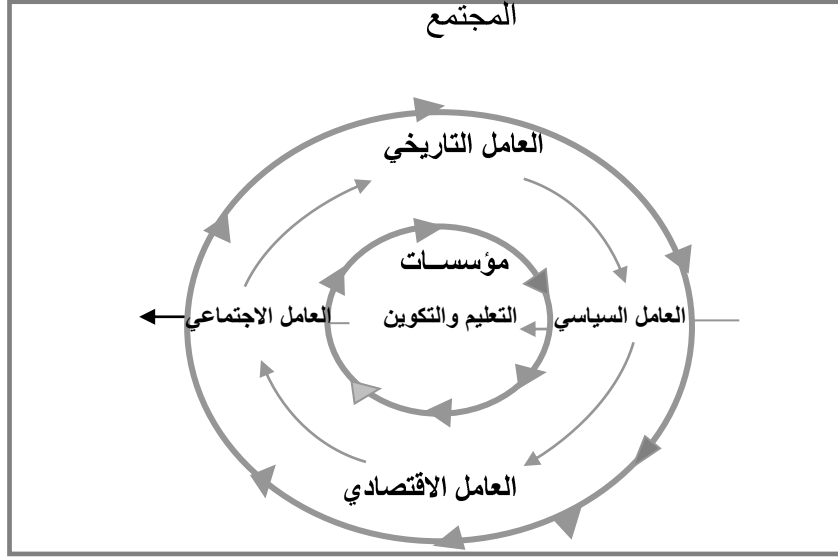
4- ديمقراطية التعليم، والعمل على تحقيق العدل الإجتماعي في التمدريس والتكوين بين كل أبناء الأمة الجزائرية، المنتمين إلى شرائح مختلفة ومتفاوتة المستويات

5- الإتجاه العلمي والتقني والإبداعي في التعليم

وقد وردت هذه المبادئ ضمن المواثيق والدساتير، كما أخذ بها في المخططات التنموية، إلى جانب نقلها إلى موضع التنفيذ، وربطها بواقع جميع المؤسسات التي تمتهن النشاطات التعليمية والتكوينية من أدنى إلى أعلى مستوى في هرم المنظومة التربوية.

في تقديرنا أن مثل هذه التوجهات، التي ساهبت التغيرات التي حصلت في المجتمع، قد طغت عليها المسحة الاجتماعية، مما أسهمت في دمج مؤسسات التعليم والتكوين داخل نطاق اجتماعي محدد، سمح لها بتمثيل رسالتها تجاه الأمة وكل فئات الشعب، وتماشيا مع الإصلاحات والتعديلات التي مست الواقع التعليمي... لقد وجب مراعاة الواقع الاجتماعي، والاتجاه التنموي الشامل، حتى لا تترك التربية والتعليم والمدارس، معزولة عن حيوية التحرك الوطني العام...⁽¹⁰⁾، وفعلا لقد بقيت هذه المؤسسات تسهم باستمرار في دفع عجلة التغيير والتطور بالمجتمع الجزائري.

- الشكل رقم (2) يوضح العوامل التي تدخلت في تحديد الواقع التعليمي بالجزائر



ثالثاً: إستراتيجية إحداث التوازن بين القوى التي تتوفر عليها

مؤسسات التعليم والتكوين بالجزائر

الإستراتيجية التي نقصدها في هذا العمل، هي المبادئ والنقديرات التي تجمع بين النظر والعمل، ومن الناحية الفعلية تظهر في نوعية الإجراءات التي إتخذتها الدولة كأعلى هيئة في البلاد، ووضعها على محك التنفيذ، عن طريق تكليف الأجهزة الحكومية والوزارية، والمديريات والمراكز المعنية بالإشراف على قطاع التعليم في الجوانب المالية والمادية والبشرية، بإعتبارها قوى رئيسية تعتمد عليها مؤسسات التعليم والتكوين بكل أصنافها.

ولمحاولة الكشف عن جدوى هذه الإستراتيجية، سوف ننظر بعمق إلى طبيعة التوازن الموجود بين القوى التي تتوفر عليها هذه المؤسسات، وسنتناولها على النحو التالي:

3-1- القوى المالية

ابتداء من سنة 1962 إلى غاية السنة الحالية 2003م، والدولة تسعى لترشيد استخدامات الموارد المالية في مجال التعليم، وقد تجلت هذه الاستراتيجية العملية، بتخصيص اعتمادات مالية، وجهت لتسيير وتجهيز مؤسسات التعليم والتكوين في كل الأطوار، وقد تراوحت نسب الاعتمادات من الميزانية العامة، للوزارات المعنية بالتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، ما بين 8% إلى 25%. إن حجم الإنفاق،

والمقدر بنسب متفاوتة على مدار أربع عشرات من الاستقلال، يدل على مدى استعداد الدولة لإعطاء الدعم المالي، في حدود احتياجات هذا القطاع بالذات، وفي هذا الصدد لقد جاءت التدابير التنظيمية لتثبت... أن مؤسسات التعليم والتكوين، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي مثل جميع الوحدات العمومية الوطنية، لذلك تخضع لقوانين المحاسبة التابعة للإدارة العامة...⁽¹¹⁾، وبالمقابل تبقى كل المؤسسات التعليمية والتكوينية في الجزائر، تتبع في حركية أموالها المصدر المركزي للدولة في التمويل، وهو الواقع الذي يعكس الطابع الإستهلاكي في التعليم.

3-2- القوى المادية

ركزت الدولة منذ انطلاقة الموسم الدراسي 1963/62م إلى غاية فهي السنة الدراسية 2003/002م، على إستراتيجية مد قطاع التربية والتعليم بالدعم المادي اللازم مثل: بناء المدارس- توفير الأجهزة والوسائل المتنوعة- طبع الكتاب المدرسي... وغيرها من المعدات.

وبالنسبة لإقامة الهياكل القاعدية المختلفة للاستقبال، لقد تزايد عددها باستمرار، إذ سجلت تطورا مقدرا بنسب تتراوح ما بين 2% إلى 18% طيلة الأربعين سنة من الاستقلال الوطني، وما يمكن ملاحظته في هذا الجانب، أن الارتفاع العددي للمدارس بجهات الوطن، جاء مرفوقا بتدابير تنظيمية أحدثت توافقا نسبيا بين حجم الخريطة المدرسية، والإمكانات المادية لكافة مؤسسات التعليم والتكوين، وتمثل بدورها نوعا من التخطيط الذي... يقوم على حصر وتشخيص كل تطور يحصل في شبكة هذه المؤسسات، خلال فترة زمنية معينة...⁽¹²⁾، وتطورها بهذه الكيفية، يدل على وجود طلب اجتماعي كبير على التعليم، من طرف أبناء الجزائر.

3-3- القوى البشرية

إن تدفق الأعداد الكثيرة من الأفراد، والذين يمثلون أغلب فئات الشعب على اختلاف مستوياتهم العمرية، من سن ما قبل الإلزامية في التعليم إلى ما فوق، أي من تعليم صغار السن إلى كبار السن، وهو مبدأ ثابت في سياسة التعليم التي إنتهجتها الدولة، وعلى ضوئه جاءت إستراتيجية تمكين الجزائريين من الالتحاق بالمدارس التعليمية، وقد تطور تبعا له حجم الطلب الاجتماعي على التعليم بنسب تنحصر ما بين 7% إلى 36% على مدى أربعة عقود من تاريخ استقلال الجزائر.

تعد الانتقالة السريعة لحجم الطلب الاجتماعي على التعليم في الجزائر، دليل على تحمس الأفراد لهذه الحاجة، وقد وجدت لها استجابة من طرف الدولة بتوفير مقاعد الدراسة، عن طريق توسيع الخريطة المدرسية من الناحية البشرية، وجعل مؤسسات التعليم والتكوين تستوعب المئات الآلاف، أو بالأحرى الملايين من طلبة العلم، بما في ذلك المكونين والمسيرين، ومثل هذه المهمة... لقد وجدت امتدادها في المعطيات الكمية التي تظمنتها الخريطة المدرسية بما فيها الخريطة الجامعية، إضافة إلى تعميق العمل على دعم المنظومة التربوية بقوى بشرية مبدعة

وخلافة...⁽¹³⁾، وتكون قادرة على الانسجام مع الظروف المحيطة بهذه المؤسسات، وفي هذا المقام يظل المورد البشري القوة الفاعلة في إطار الواقع المتغير للتعليم. بناء على هذه المعطيات، يمكن تقييم الاستراتيجية التي اقترنت في تطبيقها بالإجراءات الميدانية، أنها أحدثت توازنا ملحوظا، بين مجمل القوى التي تتوفر عليها المؤسسات التعليمية والتكوينية، ولكن الجهود التي بذلت على نطاق شامل، قد أثمرت في الجوانب الكمية أكثر مما هي عليه في الجوانب النوعية.

تغيير

إن المعالجة النظرية التي قمنا بها حول هذا الموضوع، والتي تتبعنا من خلالها التغيرات والتطورات التي شهدتها الواقع التعليمي على النطاق المؤسساتي والمجتمعي بالجزائر، جعلتنا نصل في الأخير إلى رصد الحقائق الآتية:

- 1- المقومات التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري، أكسبت الظاهرة التعليمية حركية وديناميكية، وتغير غير منقطع، منذ زمن بعيد وقريب
- 2- واقع التعليم في الجزائر، شهد تغيرات متواصلة، فرضت إدخال إصلاحات وتعديلات هيكلية، على نطاق الأنظمة والبرامج والمناهج، وحتى الأهداف في مختلف الأطوار التعليمية
- 3- مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر، تحكمت فيها مجموعة من العوامل، ساعدتها على القيام بوظائفها داخل المجتمع بشكل متكامل ومنسجم
- 4- مساعي الدولة في مجال التعليم، غدتها الإدارة الجماعية، والمبادرة من طرف معظم القوى البشرية في المجتمع
- 5- التوازن النسبي الذي أحدثته الدولة في قطاع التعليم، من خلال تطبيقها لإستراتيجية تليق بمتغيرات واقعه، لقد أدى إلى نمو المؤسسات التعليمية والتكوينية، مما جعلها كما تشير إليه بعض التقارير... تمكن النظام التربوي، من إمتلاك القدرة الضرورية في الإستقبال لأجل التمدد...⁽¹⁴⁾، وهي مسلمة تفسر التغير الإيجابي الذي يجري في واقع هذه المؤسسات، والذي يمكن معه توقع مستقبل أفضل للتعليم في الجزائر
- 6- الواقع التعليمي المتغير، الذي سبق وأن تطرقنا إليه بنوع من التفصيل، أصبح في السنوات الأخيرة يتطلب مزيدا من الدعم المجتمعي، وليس المؤسساتي فقط، سيما والجزائر تواجه تحديات في الألفية الثالثة، لا يمكن التغلب عليها إلا بتطور هذا القطاع الحيوي والأساسي

المراجع

- 1- المنظومة التربوية ((تقييم وأفاق)) رئاسة الجمهورية- الجزائر سنة 1993 م ص: 20
- 2- محمد الملي: ابن باديس وعروبة الجزائر دار الثقافة-بيروت لبنان سنة:1979 ص:48
- 3- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر سنة: 1987 ص:86
- 4- حسن رمعون: الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا- حالة الجزائر والعالم العربي إنسانيات- المجلة الجزائرية في الانتروبولوجية والعلوم الاجتماعية المجلد II، 3 العدد:6 - وهران - الجزائر سنة: 1998 م ص: 53
- 5- محمد العربي ولد خليفة: المحنة الكبرى- مدخل لدراسة توصيفيه عن معاناة شعبنا ومقاومة البطولية الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية- الجزائر سنة: 1999 ص: 34
- 6- نصر الدين سعيدوني: نحو نظرة جديدة لتاريخنا الجزائري الثقافة- مجلة تصدرها وزارة الثقافة والساحة العدد: 84 - الجزائر سنة: 1984 م ص:ص: 40- 43
- 7- أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفيه الاستعمار إلى الثورة الثقافية ترجمة: حنفي بن عيسى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر بدون سنة النشر ص:ص79-82
- 8- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر سنة: 1982 ص:ص420-421
- 9- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر سنة: 1989 م ص:193
- 10- محمد الطيب العلوي: التربية بين الأصالة والتغريب مطبعة دحلب - الجزائر العاصمة- الجزائر سنة: 1998 م ص:213
- 11- الطاهر زرهوني: تنظيم وتسيير مؤسسة التربية والتعليم ط:2 ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر سنة: 1993 م ص:74
- 12- رابح تركي عامرة: مبادئ التخطيط التربوي ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر سنة: 1982 م ص:118
- 13- الدليل الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار- الجزائر سنة: 1987 م ص:ص252-254
- 14- التعليم للجميع ((تقييم عام 2000)) تقرير الجمهورية الجزائرية المقدم الى المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع- القاهرة - مصر والى المنتدى الاستشاري الدولي بشأن للتعليم للجميع- دكار - السينغال سنة: 2000 م ص: 11